

Distr.: General
12 September 2006
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن السودان

أولا - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً بالفقرة ١١ من قرار مجلس الأمن ١٥٩٠ (٢٠٠٥)، التي طلب فيها مجلس الأمن إلى أن أداوم على إطلاعه بانتظام على التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام الشامل، واحترام وقف إطلاق النار، وتنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان. كما يقدم التقرير تقييماً للحالة العامة في البلد منذ تقريره السابق المقدم إلى المجلس بتاريخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ (S/2006/426).

ثانيا - تنفيذ العناصر الرئيسية لاتفاق السلام الشامل

٢ - بمناسبة المشاركة في مراسيم تنصيب رئاسة حكومة الوحدة الوطنية والتوقيع على الدستور الوطني الانتقالي في الخرطوم في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٥، دعوت حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان إلى الوفاء على وجه السرعة وبالشكل الكامل بالتزاماتهما المنصوص عليها في اتفاق السلام الشامل. ولا يزال الطرفان، بعد مرور سنة على ذلك، في صدد تنفيذ بعض الترتيبات الأمنية المنصوص عليها في الاتفاق، فيما لم يحرز تقدم يذكر فيما يتعلق بالتزاماتهما بتقاسم السلطة والثروات. وفي الواقع، لا يزال الطرفان يتنازعان بشأن تفسير عدة جوانب من الاتفاق، بينما يهملان ما يقع على عاتقهما من التزامات أخرى.

٣ - وواصلت بعثة الأمم المتحدة في السودان ومنظومة الأمم المتحدة بشكل أعم الاضطلاع بدور أساسي في دعم تنفيذ الاتفاق. وقامت بعثة حفظ السلام، وفقاً للولاية التي أسندها مجلس الأمن إليها، ببذل المساعي الحميدة وتوفير الدعم السياسي للطرفين، وبرصد ترتيباتهما الأمنية والتحقق منها، وبعرض مساعدتها في عدد من الميادين، منها شؤون الحكم والانتعاش والتنمية.



٤ - وعلى العموم، أدت الجهود التي بذلها الطرفان من أجل تنفيذ اتفاق السلام الشامل إلى خفض احتمال نشوب صراع في المستقبل. وتتواصل عموماً عملية إعادة انتشار القوات المسلحة السودانية من جنوب السودان وفقاً للجدول الزمني المحدد، وإن كان الجيش الشعبي لتحرير السودان قد اتهم تلك القوات بالتمركز حول حقول النفط في المنطقة الواقعة بين الشمال والجنوب، بدلاً من إعادة انتشارها في مناطق أبعد. وسيكون من الأهمية بمكان خلال الأشهر القادمة أن تتم عمليات نقل القيادة العسكرية في جميع المناطق في جنوب السودان.

٥ - وقد ثبت للجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار المنشأة بموجب اتفاق السلام الشامل، في اجتماعها المعقود في ٤ تموز/يوليه، أن الجيش الشعبي لتحرير السودان أتم إعادة انتشاره من شرق السودان. وتحققت بعثة الأمم المتحدة في السودان من إعادة انتشار ٦٧٢ ٥ فرداً من قواته من أصل قوات يبلغ قوامها المصرح به ٧٦٣ ٨ فرداً. واعتبر أن أفراد الجيش الشعبي المتبقين كانوا قد غادروا صفوف الجيش. ويشكل إتمام عملية إعادة الانتشار محطة هامة في طريق تنفيذ اتفاق السلام الشامل، ويأذن كذلك بانتهاء ولاية الرصد الموكلة إلى بعثة الأمم المتحدة في شرق البلاد. وبناء على ذلك، شرعت البعثة لاحقاً في الانسحاب من تلك المنطقة.

٦ - وتقوم الآليات الأمنية المنصوص عليها في اتفاق السلام الشامل، مثل اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار واللجان العسكرية المشتركة في المناطق، بالاضطلاع بمهامها إلى حد كبير على النحو المطلوب، إذ تتولى التحقيق في الانتهاكات وفض النزاعات عن طريق الحوار. وقد أدت هذه الآليات دوراً هاماً في التسوية السلمية لعدد من الحوادث كان من الممكن أن تتسبب في نشوب صراع أوسع، ومن أبرزها الكمين الذي نصب في شهر آذار/مارس لقافلة غير مسلحة شمالي أبيي، والاشتباك الذي حصل في آب/أغسطس بين ضباط من الجيش الشعبي لتحرير السودان ومن القوات المسلحة السودانية خارج أوقات عملهم، وذلك في سوق ربكونا في ولاية الوحدة، والذي أسفر عن مقتل ثمانية مدنيين وثلاثة جنود.

٧ - غير أن جنوب السودان لا يزال يعاني من انعدام الأمن الناتج عن وجود جماعات مسلحة أخرى وارتكاب أعمال العنف بين الطوائف وتنظيم حملات نزع السلاح قسراً. وبينما استوعب الجيش الشعبي لتحرير السودان في صفوفه معظم أفراد قوات دفاع جنوب السودان، تظل الجماعات المسلحة الأخرى مصدراً رئيسياً للتهديد في مختلف أنحاء جنوب السودان. وأسهم انتشار الأسلحة الصغيرة في إزهاق مئات الأرواح من جراء الاشتباكات بين الطوائف الناتجة عن منازعات بشأن الأراضي والمياه وحقوق الرعي. وفي أيار/مايو

أسفرت عملية قام بها الجيش الشعبي لتحرير السودان بهدف نزع سلاح حركة "الجيش الأبيض" المارقة في جونقلي عن اشتباكات مسلحة خطيرة. وقد تخلف الطرفان كثيرا عن مواعيد إدماج عناصر الجماعات المسلحة الأخرى في صفوفهما. واجتمعت لجنة التعاون مع الجماعات المسلحة الأخرى للمرة الثانية فقط في جوبا في ٥ آب/أغسطس، غير أنها اتفقت على أن يترأس الطرفان بالتناوب اجتماعات عادية في المستقبل. وفيما قدم كلا الطرفين للجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار قائمة بالجماعات المسلحة الأخرى المدججة، إلا أن حالة إدماجها الفعلي وتشكيلتها ومواقعها تظل يلفها الغموض.

٨ - إضافة لذلك، كانت وتيرة تشكيل الوحدات المتكاملة المشتركة بطيئة. فقد تخلف الطرفان عن الموعد المحدد للوفاء بهذا الجانب الهام بحوالي ثمانية عشر شهرا، ويرجح ألا يتقيدا بالأجل النهائي المحدد في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ لإنهاء عملية تجميع الوحدات في موقع واحد وتدريبها ونشرها. وفي الوقت نفسه، اتخذ الطرفان الخطوة الأولى من أجل تجميع هذه الوحدات في موقع واحد في جوبا وتوريت والخرطوم. غير أن الوحدات المتكاملة المشتركة في حاجة إلى المزيد من التدريب فضلا عن الدعم المالي والمادي حتى تكون حقا فعالة وحتى يتسنى لها ملء الفراغات الأمنية التي خلفتها عمليات إعادة انتشار الجيش الشعبي والقوات المسلحة السودانية. ولا يزال أيضا يتعين القيام بالكثير في مجال إدماج الوحدات وتحديد هياكلها القيادية.

٩ - وخلال اجتماعات اللجنة السياسية لوقف إطلاق النار وعلى مستوى مجلس الدفاع المشترك، أقر كلا الطرفين بالحاجة إلى الدعم الدولي من أجل تشكيل الوحدات المتكاملة المشتركة وأعربا عن رغبتهما في ذلك. وسعيا إلى إحراز تقدم على هذا الصعيد، دعت بعثة الأمم المتحدة الطرفين إلى تقديم طلب رسمي إلى المجتمع الدولي في هذا الصدد. إضافة لذلك، قام قائد قوة البعثة بعقد اجتماع مع ممثلي السفارات في الخرطوم في ٩ آب/أغسطس من أجل مناقشة الميادين التي يمكن للمجتمع الدولي أن يساعد فيها على تدريب الوحدات. وستطلب حكومة جنوب السودان من جانبها مساعدة دولية كبيرة لإعادة هيكلة الجيش الشعبي لتحرير السودان وتدريبه وتزويده بالمعدات، مع القيام في الوقت نفسه بتطوير القدرات الإدارية من أجل التكفل بشؤون جيش عصري. ولم يتقاض بعض جنود الجيش الشعبي أجورهم لعدة أشهر، مما أسفر عن اشتباكات محدودة وحالات عصيان. وستستدعي أيضا عمليات خفض القوات المنصوص عليها في اتفاق السلام الشامل دعما دوليا لجهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

١٠ - وسيكتسي الدعم الدولي أهمية أيضا على صعيد إصلاح باقي قطاع الأمن الوطني السوداني. ويلزم الاتفاق الطرفين باعتماد قانون للأمن الوطني يضبط شؤون جهاز الأمن الوطني وينشئ مجلسا للأمن الوطني يتولى تنفيذ الإصلاحات. وتشمل ولاية بعثة الأمم المتحدة مساعدة الطرفين في إعادة هيكلة جهاز الشرطة السودانية بدعم من برامج المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف. غير أن الطرفين لم يحرزا سوى تقدم ضئيل على المستوى الوطني. وفيما تقوم الوكالات الأمنية الرئيسية باستعراض مشاريع تعديل قانون الأمن الوطني الحالي، إلا أنه لم تطرح أية اقتراحات على الجمهور من أجل التعليق عليها.

١١ - وعلى الرغم من وجود بعض المؤشرات الإيجابية فيما يتعلق بالجانب الأمني، إلا أن الطرفين تخلفا كثيرا عن مواعيد تنفيذ جوانب الاتفاق المتعلقة بتقاسم السلطة والثروات، إذ لم يحرز تقدم يذكر في هذا الجانب يستحق الإبلاغ عنه. ولا يزال الطرفان مختلفين في مجال النفط الأساسي حول ما إذا كان يتعين إسناد مهام استشارية أو مهام اتخاذ القرارات للجنة الوطنية للنفط التي يُمثل فيها الطرفان، وبشأن طبيعة علاقتها بوزارة الطاقة والتعدين، وبشأن مشاركتها في مفاوضات عقود النفط. ويتعين على الوزارة أن تبدي في هذا الصدد مزيدا من الشفافية من أجل ضمان الإنصاف والدقة في حسابات عائدات النفط.

١٢ - وقد تبين أن قضايا الحدود بين الشمال والجنوب المتصلة بهذا الموضوع تشكل مصدرا للخلاف كذلك. ففيما اجتمعت اللجنة المخصصة التقنية المعنية بالحدود مرة واحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، إلا أنها لم تشرع بعد في أعمالها التقنية المتعلقة برسم الحدود، وتأخرت أعمالها بسبب حلول موسم الأمطار. وتعتبر هذه المهمة أمرا مستعجلا نظرا إلى أن غياب ترسيم متفق عليه للحدود بين الشمال والجنوب يعرقل أو يضيء الالتباس على الالتزامات المتعلقة بإعادة الانتشار العسكري، وتوزيع عائدات النفط، وتشكيل الوحدات المتكاملة المشتركة، ومن ثم، في نهاية المطاف، تنظيم الاستفتاء لتأكيد وحدة السودان أو السماح بانفصال الجنوب عنه.

١٣ - كما أن الطرفين لم يحرزا أي تقدم في تنفيذ البروتوكول المتعلق بفض الصراع في منطقة أبيي منذ أن رفض حزب المؤتمر الوطني تقرير لجنة أبيي للحدود الصادر في تموز/يوليه ٢٠٠٥. وفي غضون ذلك، أدى عدم تعيين الرئاسة لمجلس تنفيذي محلي أو مجلس لمنطقة أبيي إلى ترك سكان تلك المنطقة إلى حد كبير دون ضوابط أمنية رسمية ودون المرافق الصحية العامة والخدمات الصحية. وتظل أبيي بقعة ساخنة محتملة تهدد تنفيذ اتفاق السلام الشامل.

١٤ - وأدت الصعوبة التي يواجهها الطرفان في اتخاذ القرارات والوصول إلى حلول توفيقية إلى إبطاء وتيرة التنفيذ في عدد من الميادين الأخرى. وثبت عجز اللجنة السياسية لوقف

إطلاق النار عن تسوية عدد من القضايا المدرجة على جدول أعمالها، بما فيها القيود المفروضة على حرية حركة بعثة الأمم المتحدة شمالي بلدة أبيي ووضع مناطق التجميع من أجل إعادة الانتشار المتنازع عليها. وخلال اجتماع عقد في أيار/مايو لمعالجة القضايا الخلافية بما فيها مسألة أبيي، اختارت القيادة المشتركة بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان إحالة تلك القضايا إلى الرئاسة التي لا يزال يتعين عليها البت بشأنها. وفي آب/أغسطس، أنشأ الطرفان مستوى آخر من اللجان المشتركة، وتوجد مسألة أبيي حالياً بين يدي لجنة فرعية تابعة للجنة السياسية المشتركة بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية.

١٥ - وإجمالاً، لم يتمكن الطرفان حتى الآن من إعطاء ما يكفي من الأولوية للالتزامات الأخرى المنصوص عليها في الاتفاق، رغم مواصلة الحكومة المشتركة لعملها. ولم تتخذ أية إجراءات عملياً من أجل الشروع في التحضير للانتخابات الوطنية التي كان من المقرر في البداية إجراؤها في منتصف عام ٢٠٠٨ ولكن أُجلت إلى منتصف عام ٢٠٠٩. بموجب الدستور الوطني الانتقالي.

١٦ - ولا يعمل سوى القليل من اللجان التي نص عليها الاتفاق على النحو الذي أريد لها في الأصل. ولم تلتئم خلال هذه السنة اللجنة الوطنية لمراجعة الدستور التي عهد إليها باستعراض التشريعات الوطنية. ولم تقرر الجمعية الوطنية سوى قانون واحد تنشأ لجنة بموجبه، غير أن لجنة المراجعة لم تقم باستعراض هذا القانون على نحو ما يقتضيه الاتفاق. ولا تزال التشريعات اللازمة لإنشاء اللجان الوطنية لحقوق الإنسان والخدمة المدنية والأراضي والانتخابات عالقة. غير أن هناك مؤشرات تبعث على التشجيع بأن تتحول الجمعية الوطنية إلى منتدى مفعم بالحياة للحوار السياسي الموسع. ذلك أن أعضاء من البرلمان ينتسبون إلى مجموعة متنوعة وعريضة من الأحزاب السياسية أجروا خلال الدورة الثانية مناقشات مكثفة بشأن عدد من القضايا الوطنية والقضايا المتعلقة بالاتفاق.

١٧ - وتختلف الطرفان أيضاً عن الموعد المحدد لتنفيذ برنامج الإصلاح التشريعي الذي يقتضيه الاتفاق. واختتمت الجمعية الوطنية دورتها الثانية التي استغرقت ثلاثة أشهر في تموز/يوليه دون إقرار أية تشريعات متصلة بالاتفاق. ويرتقب أن تنظر الجمعية الوطنية في دورتها المقبلة في مشاريع قوانين بالغة الأهمية تتعلق بالقضايا الانتخابية والأحزاب السياسية وقطاع الأمن الوطني. غير أن الطرفين لم يتيحوا بعد هذه المشاريع للجمهور من أجل مناقشتها. وسيكون لهذه القوانين أثر كبير على مستقبل البلاد.

١٨ - وتواصل لجنة التقدير والتقييم رصدها لعملية التنفيذ من خلال فريقها العامل الجامع وأفرقتها العاملة الأربعة التي تركز على تقاسم السلطة، وتقاسم الثروات، والأمن، والمسائل الثلاث التي عولجت بشكل منفصل في بروتوكولات اتفاق السلام الشامل، وهي مسائل أبيي وجنوب كردفان والنيل الأزرق. وفي ١٦ آب/أغسطس، شاركت بعثة الأمم المتحدة في أعمال لجنة التقدير والتقييم في جلستها العامة الحادية عشرة كعضو بحكم صفتها، ورحب بها الطرفان وغيرهما من الأعضاء الدوليين في اللجنة. غير أن الطرفين لم يبديا اهتماما كافيا بهذه اللجنة، بل لم يستخدموا هذه الآلية بالشكل الكامل من أجل المضي قدما بعملية السلام.

١٩ - وتواجه الحركة الشعبية لتحرير السودان من جانبها التحديات الطبيعية المتمثلة في تحويل نفسها من حركة للتحرير إلى حزب سياسي شامل وحكومة تعكس تنوع شعوب جنوب السودان. وتم في نيسان/أبريل ٢٠٠٦ في رمبيك إقرار مكتبها السياسي المؤقت المكلف بالإشراف على الإصلاح الداخلي للحزب، ويرتقب أن يعقد المؤتمر العام الثاني للحزب قبل نهاية السنة.

٢٠ - وخلال المراحل الأولى من الفترة المشمولة بالتقرير، واصل جيش الرب للمقاومة هجماته على المدنيين وزعزعة استقرار المنطقة الممتدة على طول حدود السودان مع أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفشلت الجهود العسكرية حتى الآن في القضاء على التهديد الذي يشكله، ويعزى ذلك جزئيا إلى صعوبات في التنسيق تواجهها الدول المتضررة. وفي أعقاب الجهود المكثفة التي بذلتها حكومة جنوب السودان، بدأت حكومة أوغندا وجيش الرب محادثات بينهما في جوبا في ١٤ تموز/يوليه بوساطة من حكومة جنوب السودان. ويعترض المفاوضين عدد من المسائل المعقدة والخلافية، غير أن المحادثات التي تجرى حاليا لم يسبق لها مثيل. وفي ٢٦ آب/أغسطس في جوبا، أبرمت حكومة أوغندا وجيش الرب اتفاقا لوقف أعمال القتال، يقضي بتجميع أفراد جيش الرب في منطقتين محددتين في جنوب السودان.

ثالثا - تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان

الدعم السياسي والمصالحة

٢١ - وواصلت البعثة بذل المساعي الحميدة وتقديم الدعم السياسي في عدة مجالات، وفقا للفقرة ٣ من قرار مجلس الأمن ١٥٩٠ (٢٠٠٥)، بُغية المساعدة على تنفيذ اتفاق السلام الشامل وحل الصراعات الأخرى في السودان. ففي جنوب السودان، استخدمت البعثة مساعيها الحميدة للمساعدة على تهدئة عدد من الأوضاع غير المستقرة، بما في ذلك الصدامات التي سببتها حملة نزع السلاح القسري في جونقلي وحادثه سوق ريكونا.

وعقدت البعثة عدة اجتماعات طارئة للجنة العسكرية المشتركة للمنطقة، ابتداء من ١١ آب/أغسطس، بغية تأمين وقف القتال في القطاع الثالث (ملكال) بين الجيش الشعبي وقوة بانجناك للسلام المنحازة إلى القوات المسلحة السودانية. كما أثبتت اتصالات البعثة وعلاقتها الجيدة مع معظم القادة في القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي والجماعات المسلحة الأخرى، أهميتها البالغة في تهدئة الحالة المتوترة في ولاية أعالي النيل. وبشكل عام، تواصل البعثة أداء دور هام في مجالي الإنذار المبكر في جميع أرجاء جنوب السودان وتحديد حالات التوتر بين الطوائف والعمل على نزع فتائلها.

٢٢ - وقامت البعثة برصد المحادثات التي جرت بين حكومة السودان والجهة الشرقية، والتي بدأت في ٣١ حزيران/يونيه، في أسمرة، بوساطة من إريتريا. وقررت الأطراف عدم إشراك جهات فاعلة دولية أخرى في هذه المرحلة، ولم تأخذ بما عرضته البعثة من تقديم المساعدة التقنية ودعم المفاوضات بالخبراء. ويؤكد دور إريتريا أيضا بدء تحسن العلاقات بينها وبين السودان؛ حيث التقى رئيسا البلدين، في ١٢ حزيران/يونيه، لأول مرة منذ أكثر من خمس سنوات.

٢٣ - وقدمت البعثة المساعدة أيضا في الجهود الرامية إلى تنفيذ اتفاق سلام دارفور وتعزيز دعمه. كما واصلت العمل على إقناع المجموعات غير الموقعة على الاتفاق بتأييده، وشاركت في أعمال اللجنة المشتركة التي يقودها الاتحاد الأفريقي، ولجان وقف إطلاق النار. ونظمت الأمم المتحدة ست حلقات عمل في نيالا والفاشر، استهدفت قطاعا واسعا من أصحاب المصلحة، بما في ذلك بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، ومنظمات المجتمع المدني، والمجموعات النسائية، وزعماء العشائر. وبذلت البعثة أيضا مساعيها الحميدة من أجل تشجيع المناقشات بين بعثة الاتحاد الأفريقي والأشخاص المشردين داخليا، في زانجي، مما أتاح للمشردين فرصة الإعراب عن شواغلهم، ومكن بعثة الاتحاد الأفريقي من استئناف تسيير الدوريات في المخيمات.

٢٤ - وازداد الدعم المقدم من البعثة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي بشكل كبير، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بشكل يتماشى مع المهام والمسؤوليات الإضافية التي اضطلعت بها بعثة الاتحاد الأفريقي بموجب اتفاق سلام دارفور. ووطورت بعثة الاتحاد مفهوما جديدا للعمليات، وافق عليه مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد في ٢٧ حزيران/يونيه. واستجابت البعثة أيضا إلى طلبات الاتحاد الأفريقي بشأن المساعدة في الاتصالات واللوجستيات والنقل والإعلام والمسائل الإنسانية. وتعمل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي حاليا على تهيئة حزمة دعم لبعثة الاتحاد، بغية تعزيز إمكانياتها والمساعدة على تنفيذ مهام ولايتها. غير أن موقف حكومة

السودان تجاه القرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦) وحيال انتقال مسؤوليات حفظ السلام في دارفور من الاتحاد الأفريقي إلى الأمم المتحدة اتسم بالسلبية الشديدة. وستواصل الأمم المتحدة اتصالاتها مع الخرطوم بشأن هذه المسألة الشديدة الأهمية.

عمليات الانتشار والأنشطة العسكرية

٢٥ - كادت البعثة تكمل الآن نشر جميع أفرادها العسكريين، الذين يتوقع أن يبلغ مجموع عددهم ٩ ٨٨٠ فرداً. وفي ٤ أيلول/سبتمبر، كان ٨ ٧٢٧ فرداً من أفراد القوات، و ٦٩٥ مراقبا عسكريا، و ١٨٦ من ضباط الأركان، من ٦١ بلدا، قد باشرُوا عملهم في السودان.

٢٦ - وباكتمال إعادة انتشار الجيش الشعبي إلى الجنوب، تكون قيادة تنسيق إعادة الانتشار التابعة للبعثة، التي يوجد مقرها في كسلا، قد أكملت تنفيذ واجباتها في شرق السودان، وبدأ تقليص حجمها في ١ آب/أغسطس. وبينما ستتم إعادة ضباط أركان هذه القيادة النيباليين والألمانيين إلى أوطانهم، إلا أن سرية المشاة النيبالية ستنتقل إلى عملية أخرى من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، مع نقل المراقبين العسكريين إلى قطاعات في الجنوب. وأكد والي كسلا، في حفل الوداع الذي أقيم في ٢٩ تموز/يوليه، أن وكالات الأمم المتحدة تستطيع مواصلة عملها الإنساني في المنطقة بدون قيود. وأغتتم هذه الفرصة للتنويه بأهمية دور قيادة تنسيق إعادة الانتشار في تنفيذ اتفاق السلام الشامل في شرق السودان.

٢٧ - وعززت البعثة في الأشهر الأخيرة وجودها كما عززت الأمن في ولاية الاستوائية. ولعل المجلس يذكر أن البعثة مكلفة بالمساعدة على توفير الحماية للمدنيين الذين يواجهون خطراً محدقاً داخل منطقة انتشارها وفي حدود إمكانياتها. وفيما يتعلق بجيش الرب للمقاومة، فإن دور البعثة ينحصر حالياً في التنسيق واقتسام المعلومات مع السلطات السودانية، والدول الأعضاء الأخرى المتأثرة، وبعثة الأمم المتحدة في الكونغو، على النحو الذي ورد في تقريره المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ (S/2006/478).

٢٨ - ومن المؤسف أن مصلحة الجمارك السودانية في بور سودان والخرطوم أخرت لفترات طويلة الإفراج عن مجموعة واسعة من الأصناف، بما في ذلك حصص الإعاشة الغذائية. كما أوقفت بعض معدات الاتصال الرئيسية، منذ شباط/فبراير، بينما يتسم تخليصها لشحنات وإمدادات الأمم المتحدة بالبطء البالغ، مما يثير عقبات لوجستية أمام تشغيل قوات البعثة. وقد احتجت البعثة بشكل متكرر على هذه المسألة لدى الحكومة، وعلى مستويات متعددة. وتحسنت الحالة قليلاً الآن لكن معدات اتصال البعثة لم يفرج عنها بعد.

٢٩ - وفي غضون ذلك، أدت عمليات التعطيل الجمركية، وكذلك إغلاق الطرق بسبب الأمطار، إلى ازدياد اعتماد البعثة على النقل الجوي والنهري. وقد اكتمل الآن نشر وتشغيل وحدات الطيران العسكرية الروسية والهندية والباكستانية، لكن الأمانة العامة للأمم المتحدة لم تأذن لها بعد بتنفيذ عمليات ليلية. وأثبتت الوحدة النهرية للقوة فعاليتها في نشر أفرقة الرصد المشتركة وتوفير الحماية لعناصر القوة على امتداد نهر النيل داخل نطاقها التشغيلي الذي يمتد مسافة ١٠٠ كيلومتر من قاعدتها. وفي ١٧ آب/أغسطس، أطلق مسلحون مجهولون النار على مركب تابع للوحدة النهرية للأمم المتحدة، أثناء نقله فريق رصد مشترك بالقرب من ملكال، حيث أصيب اثنان من الجنود الهنود وأحد عناصر الرصد الوطنية التابعة للقوات المسلحة السودانية. ويتتبع قلق شديد إزاء هذه الحادثة التي استهدفت أفراد البعثة بشكل متعمد، والتي تعتبرها البعثة انتهاكا خطيرا لوقف إطلاق النار.

٣٠ - وفي ٤ أيلول/سبتمبر، كانت البعثة قد رأت ٣٥ اجتماعا للجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار. وبالرغم من بطء التقدم في عدد من المسائل إلا أن اللجنة ما زالت تشكل منتدى قيما لإجراء مناقشات صريحة تهدف إلى تحقيق نتائج. وبعد فترة تأجيل طويلة، قدم كلا الطرفين إلى اللجنة الآن معلومات بشأن تشكيل القوات التابعة لكل منهما. وقد تساعد المعلومات الناجمة عن اكتمال تحليل هذه البيانات. على رصد قوام القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي وتوزيع قوات الطرفين والتحقق من ذلك.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٣١ - مع أن لجنتي شمال السودان وجنوب السودان لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج قد أنشئت لقيادة عملية تنفيذ البرنامج المؤقت لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، إلا أن التقدم المحرز بشكل عام في التنفيذ وفي إعداد البرنامج المتعدد السنوات لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج كان بطيئا. ولا تزال اللجنتان بحاجة إلى الموظفين المقتردين ذوي المهمة، فضلا عن احتياجهما للميزانيات المناسبة لتنفيذ عمليتهما، من أجل تعزيز قدرتهما. إلا أن عدم وجود هيئات وطنية رئيسية في بعض مجالات صنع القرار، وعلى وجه التحديد عدم وجود مجلس وطني لتنسيق نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، يظل عاملاً يحد من سلطة اللجنتين.

٣٢ - وواجهت حملة الجيش الشعبي للترع القسري لسلاح المدنيين مقاومة عنيفة في ولاية جونقلي خلال شهر حزيران/يونيه. واستجابت البعثة لهذه الحالة بأن قامت بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بقيادة الجهود الرامية إلى توفير الدعم لبرنامج نزع سلاح المدنيين في مقاطعة أكوبو، بهدف التشجيع على نزع السلاح بدون قسر. واستأنفت البعثة

أيضا توفير الدعم المتمثل في تدريب ٤٢٠ فردا من الجيش الشعبي على جمع البيانات من أجل تسجيل قوات هذا الجيش، كما عرضت توفير دعم تدريبي مماثل للقوات المسلحة السودانية، من أجل المجموعات المسلحة الأخرى المتحالفة معها. وفي غضون ذلك، أُعيد ٦٥٠ من المقاتلين الأطفال المسرحين من الجيش الشعبي إلى أسرهم.

٣٣ - وقامت لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لشمال السودان، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وبدعم من البعثة، بتسريح ١٢٢ امرأة ومقاتلا معوقا من المجموعات المسلحة الأخرى المتحالفة مع القوات المسلحة السودانية، ووفرت الدعم لإعادة إدماجهم في المجتمع.

المساعدة الانتخابية

٣٤ - كلف القرار ١٥٩٠ (٢٠٠٥) البعثة بتوفير الإرشاد والمساعدة الانتخابية للأحزاب، بغية دعم استعداداتها لعمليات الانتخاب والاستفتاء المنصوص عليها في اتفاق السلام الشامل وإجرائها. وأكملت البعثة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، إجراء تقييم أولي للقانون الانتخابي، وبدأت المناقشة مع البرلمان وأعضاء اللجنة الوطنية للانتخابات، ومسجلا الأحزاب السياسية وقادة هذه الأحزاب، وممثلي المجتمع المدني. ولا تزال عملية تعيين موظفي الوحدة الانتخابية التابعة للبعثة مستمرة. وستقدم الوحدة المساعدة في مجال بناء القدرات والمساعدة التقنية المستدامة للجنة الوطنية للانتخابات، كما ستعمل كمركز تنسيق للشؤون الانتخابية وتضطلع بتنسيق المساعدة الدولية المقدمة للعملية الانتخابية.

الشرطة

٣٥ - في ١ أيلول/سبتمبر، كانت البعثة قد نشرت ٦٦٦ فردا من أفراد شرطة الأمم المتحدة القادمين من ٤٢ بلدا والمتمركزين حاليا في ٢١ موقعا للأفرقة، ويمثل هذا العدد ما يزيد على ٩٠ في المائة من القوام المأذون به. وبعد الاتفاق مع جهاز شرطة جنوب السودان، أصبح أفراد شرطة الأمم المتحدة يعملون الآن إلى جانب قيادات الشرطة المحلية في منطقتي جوبا وكادوقلي.

٣٦ - وبناء على توصية من البعثة، أسس جهاز شرطة جنوب السودان، في أيار/مايو، لجنة لتطوير الشرطة، بهدف وضع السياسات وتنسيق جهود بناء القدرات. ويتولى مفتش عام الشرطة رئاسة هذه اللجنة التي تضم في عضويتها ممثلين عن الحركة الشعبية وحكومة الوحدة الوطنية والوكالات الدولية. وقامت اللجنة أيضا، بدعم من البعثة، بإعداد مشروع إطار وخطة عمل لخدمات الشرطة المحلية في جوبا. وأعدت عناصر الشرطة التابعة للبعثة مدونة

سلوك لشرطة السودان، تنتظر الحصول على الموافقة. والبعثة على استعداد لأداء دور رائد في مجال تدريب ضباط جهاز شرطة الجنوب، بتوفير مجموعة أولية تتكون من ٣٤ مدرباً لهذا الغرض. وأبدى جهاز شرطة الجنوب أيضاً موافقته على مقترح تقدمت به البعثة، بغية إعداد نظام يهدف إلى تحديد هوية جميع أفراد الجهاز وتسجيلهم وإصدار بطاقات هوية لكل منهم. وبدأ تنفيذ هذا المشروع، في حزيران/يونيه، بتسجيل كبار مسؤولي الجهاز، اعتباراً من ١ أيلول/سبتمبر، حيث تم تسجيل زهاء ٢٠٠٠ فرد من أفراد الشرطة. وعلى الصعيد الوطني، تخطط البعثة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، لبدء تدريب قوات الشرطة التابعة لحكومة الوحدة الوطنية في مجال حقوق الإنسان بالخرطوم، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وفي غضون ذلك، ستواصل البعثة مناقشتها مع حكومة الوحدة الوطنية بغية إيجاد فرص أخرى لتقديم المساعدة للشرطة في شمال السودان.

حقوق الإنسان

٣٧ - لم يُحرز الطرفان إلا القليل من التقدم في إنشاء لجان لحقوق الإنسان وفق ما يقتضيه اتفاق السلام الشامل. وأصدر رئيس جنوب السودان، كير، في ٢٧ حزيران/يونيه، مرسوماً عيّن بموجبه خمسة أعضاء للجنة جنوب السودان لحقوق الإنسان، بالرغم من أن اللجنة نفسها لم تكون بعد بصفة رسمية. ودعى الرئيس كير أعضاء اللجنة المعيّنين إلى التعاون في العمل على استكمال التشريعات الضرورية. واستجابت البعثة لهذا التطور بتنظيم حلقة عمل لأعضاء اللجنة المعيّنين، بغية تعريفهم بمسائل حقوق الإنسان ذات الصلة. بيد أن الجمعية الوطنية لم تنتظر، على الصعيد الوطني، وقبل تعليق جلساتها لمدة ثلاثة أشهر ابتداء من تموز/يوليه، في مشروع قانون لإنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان. ونظمت البعثة حلقة عمل بالاشتراك مع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث نادت مجموعات المجتمع المدني بإدخال تعديلات على مشروع القانون. هذا بالإضافة إلى تنظيم حلقة عمل أخرى بالاشتراك مع اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان بالجمعية الوطنية، حول المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي يدخل السودان طرفاً فيها. وفي آب/أغسطس، نظمت البعثة، بالتعاون مع شرطة ولاية الخرطوم، سلسلة من حلقات العمل المتعلقة بحقوق الإنسان وإنفاذ القانون، بهدف التعريف بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان والترويج لها داخل قوات الشرطة الوطنية.

سيادة القانون

٣٨ - خلال الفترة قيد الاستعراض، ساعدت بعثة الأمم المتحدة في السودان سلطات حكومة جنوب السودان في إعداد برنامج تدريبي للعاملين في الإصلاحات في جنوب

السودان، ودرّبت ١٠٠ من موظفي الإصلاحات التابعين لحكومة جنوب السودان على قواعد الأمم المتحدة الدنيا الموحدة لمعاملة السجناء، وذلك في رمبيك في الفترة من ١٨ إلى ٢٧ تموز/يوليه. وفي ٢٦ تموز/يوليه، درب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبعثة ٢٥٠ من أفراد الشرطة في جوبا في موضوع "مبادئ سيادة القانون ومؤسسات العدالة الجنائية". وطلبت حكومة جنوب السودان إلى البعثة العمل معا على توزيع خبراء الإصلاحات في السجون الرئيسية بهدف تقديم المشورة والتدريب إلى الموظفين المحليين. وسيتعين على البعثة أن تنتدب ٢٥ خبيرا في شؤون السجون من الدول الأعضاء تلبية لهذا الطلب. واضطلع البرنامج الإنمائي أيضا بأنشطة لبناء قدرات المؤسسات والجهات الفاعلة الوطنية في مجال سيادة القانون، شملت تنظيم ثلاث جولات دراسية لأعضاء اللجنة الوطنية للخدمات القضائية. وساعدت البعثة والبرنامج حكومة جنوب السودان، من خلال الفريق العامل المعني بقطاع الميزانية التابع للحكومة، في التخطيط وإعداد الميزانية لمؤسسات سيادة القانون حتى عام ٢٠٠٩.

الإعلام

٣٩ - بدأت إذاعة البعثة البث في جوبا يوم ٣٠ حزيران/يونيه. وتبث المحطة الجديدة، مراية (مرآة)، برامجها على موجة إف إم بشكل متواصل، كما تبث نشرات إخبارية بالانكليزية والعربية، والعربية بلهجة جوبا، تتضمن آخر المستجدات ثلاث مرات يوميا. ووافقت حكومة جنوب السودان على السماح بأن تغطي محطة مراية إف إم مختلف أنحاء جنوب السودان، والبعثة هي اليوم في صدد التخطيط لإنجاز هذه التغطية لأكثر مراكز التجمع السكانية في جنوب السودان بحلول نهاية العام. بيد أن سلطات الخرطوم واصلت معارضتها لبث إذاعة البعثة في الشمال رغم التزامها بموجب اتفاق مركز القوات بالسماح لإذاعة البعثة بالبث في مختلف أنحاء البلاد.

٤٠ - وفي تموز/يوليه، حضرت البعثة اجتماعا للجنة وسائط الإعلام المشتركة هو الأول منذ آب/أغسطس ٢٠٠٥. وناقش المجتمعون نشر اتفاق السلام الشامل بما في ذلك عن طريق استخدام مواد البعثة في الصحف والإذاعة والتلفزيون. بيد أن أي قرارات محددة لم تتخذ في هذا الصدد. وحصلت البعثة على مبانٍ لمراكز الاتصال في كادوقلي وملكال، وهي تفاوض حاليا لفتح مركزي اتصال في جوبا والخرطوم. وواصلت البعثة أيضا تقديم الدعم إلى الاتحاد الأفريقي في جهوده الرامية إلى نشر اتفاق سلام دارفور في دارفور من خلال تنظيم حلقات العمل ودعم الموقع على الإنترنت وإنتاج البرامج الإذاعية.

المساعدة الإنسانية

٤١ - لا تزال الحالة الإنسانية في جنوب السودان مستقرة مما أدى إلى زيادة في نشاط الجهات الدولية المقدمة للمعونة وإشاعة التفاوض في أوساطها. ففي الفترة بين كانون الثاني/يناير وأوائل حزيران/يونيه من هذا العام، ساهمت المساعدة الدولية في شق أو إصلاح ٣٧٠ كيلومترا من الطرقات. وقد دعم هذا الأمر بدوره عودة أكثر من ١٠ ٠٠٠ لاجئ إلى جنوب السودان وتقديم المعونة الغذائية إلى ٣ ملايين شخص، فضلا عن التحصين ضد شلل الأطفال شمل ٤,٨ ملايين طفل. ورغم الانحسار المؤقت للأنشطة المضطلع بها بسبب الأمطار الموسمية حاليا، فإنه يتوقع استئنافها بمستوياتها العادية بحلول تشرين الأول/أكتوبر أو تشرين الثاني/نوفمبر.

٤٢ - إلا أن الحالة الإنسانية في دارفور تدهورت بشكل حاد منذ توقيع اتفاق سلام دارفور في ٥ أيار/مايو. وفي الحالات التي يمكن فيها الوصول على نحو يُركن إليه، تواصل الأوساط الإنسانية تنفيذ برنامج قوي متعدد القطاعات، والمساعدة في الحفاظ على المكتسبات التي حققتها منذ آب/أغسطس ٢٠٠٤ في مجالات الصحة والتغذية والمياه والمرافق الصحية. بيد أن تقلص القدرة على الوصول إلى مناطق أخرى، وازدياد حدة العنف ضد الجهات الإنسانية الفاعلة، وضعف موقع البعثة الأفريقية في السودان، كلها عوامل بدأت تستنفد المكاسب الإنسانية التي تحققت بعد جهد جهيد. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، هبطت القدرة على إيصال المساعدة الإنسانية إلى أدنى مستوياتها منذ عام ٢٠٠٣ (أدى من ٦٠ في المائة). ويعاني السكان من تزايد عدم الاستقرار ومن العنف فضلا عن تدهور قدرات العاملين في المساعدة الإنسانية على الوصول إليهم. كما أدى الاعتقاد بانحياز البعثة الأفريقية إلى هبوط ثقة النازحين بها، وبالتالي إلى تراجع الأمن مع انسحاب البعثة من مخيمات عدة. ويرجح ازدياد الاحتياجات الإنسانية على الأجل القصير لأن عمليات التزوح خفضت النشاط الزراعي في هذا الفصل مما سيؤدي بدوره إلى انخفاض المحصول إلى حد كبير في تشرين الثاني/نوفمبر.

٤٣ - وواصلت الحكومة تقييد الوصول الإنساني في ولايات كسلا والبحر الأحمر والقضارف. وبينما يسرت الترتيبات الثنائية وصول بعض الوكالات، فُرض مزيد من القيود بنهاية آب/أغسطس. وتحسن وصول العاملين في المساعدة الإنسانية في أبيي رغم استمرار القيود المفروضة على حركة مراقبي بعثة الأمم المتحدة. وأدى عدم وجود إدارة مدنية في أبيي إلى استمرار تأخير الانتقال من المساعدة الإنسانية إلى برامج الإنعاش، مما زاد من خطر حصول أزمة إنسانية.

حماية المدنيين

٤٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، شنت الشرطة في شمال السودان حملات على مخيمات المشردين داخليا ومواقع النقل والمستوطنات حول الخرطوم. وترافقت هذه الحملات عادة مع أعمال عنف وإساءة معاملة وعمليات ابتزاز. وفي ١٦ و ١٧ آب/أغسطس أُجّلت السلطات نحو ١٢ ٠٠٠ من المشردين داخليا في دار السلام، جنوب الخرطوم، ودمرت نحو ٣ ٥٠٠ منزل في يوم واحد. وتفيد التقارير أن السلطات قتلت وجرحت عددا غير معروف من المشردين خلال هذه العمليات. وقد مُنعت بعثة الأمم المتحدة حتى تاريخه من جميع إمكانات الوصول إلى المنطقة، وهي تمارس حاليا ضغوطا لحمل الحكومة على اتخاذ تدابير فورية على مستوى رفيع لتلبية احتياجات السكان الذين جرى نقلهم ولمنع حصول مزيد من إساءة المعاملة. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر السلطات السودانية بأن لدى وكالات وشركاء الأمم المتحدة الاستعداد والقدرة على مساعدتها في التخطيط لعملية نقل الجماعات المحلية بما في ذلك إعداد المواقع وتقديم الخدمات بشكل مناسب.

٤٥ - وفي جنوب السودان، ساعد التعاون المعزّز بين الوكالات والبعثة على كفالة الاستجابة بصورة منسقة للمسائل المتعلقة بتوفير الحماية، وهي مسائل نجمت عن استمرار حال انعدام الأمن. فعندما قام مثلا أفراد من ميليشيا ترفض نزع سلاحها بالقوة بمهاجمة وسلب مدنيين في جونقلي، نشرت البعثة على الفور أفرقة تقييم مشتركة بين الوكالات من ملكال وجوبا.

٤٦ - ولا يزال ضم الأطفال إلى صفوف القوات المسلحة بالسودان يشكل مصدر قلق بالغ، وهو ما بينته في تقريرتي إلى مجلس الأمن المؤرخ ١٧ آب/أغسطس (S/2006/662). وفي جنوب السودان، غالبا ما يكون الجنود الأطفال على صلة بالجماعات المسلحة الأخرى.

العودة

٤٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تضاءلت وتيرة العودة إلى المناطق الثلاث (أبيي وجنوب كردفان والنيل الأزرق) والجنوب بسبب الأمطار التي جعلت الطرق غير سالكة؛ كما لا تزال أعداد صغيرة من العائدين تصل بالعبارات. بيد أنه يرجح استئناف العودة على نطاق واسع في تشرين الأول/أكتوبر. وتنوي حكومة جنوب السودان تنظيم عودة أكبر عدد ممكن مما مجموعه ٦٨٠ ٠٠٠ شخص مسجلين لدى سلطات الولاية بغية العودة. واستجابة للخطط الطموحة لحكومة جنوب السودان، قدمت الأمم المتحدة الدعم التقني لعمليات العودة المنظمة بما يكفل إجراؤها وفق المعايير الدولية. ولا يزال تقديم المساعدة الفعالة وفي

الوقت المناسب لإعادة الإدماج والإنعاش إلى المجتمعات المحلية في مناطق العودة الكثيفة تحدياً بالغ الأهمية.

٤٨ - أما في دارفور، فلم تسمح الحالة الأمنية بالعودة. وقد ركزت البعثة أنشطتها عوض ذلك على التأهب لاحتمالات العودة، على نحو يمكن الوكالات من الاستجابة بفعالية في حال طرأ تغير على الوضع. وستظل الآليات القائمة، ولا سيما الاتفاقات مع الحكومة، تشكل أدوات أساسية لكفالة إتمام أي عملية عودة وفقاً لشروط العودة الطوعية والسلامة والكرامة.

الإجراءات المتعلقة بالألغام

٤٩ - لا تزال الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة تشكل تهديداً رئيسياً للسكان في أجزاء عدة من السودان وكذلك لموظفي الأمم المتحدة ولعاملي المساعدة الإنسانية الموجودين على الأرض. إلا أن أفرقة الإجراءات المتعلقة بالألغام التابعة للبعثة أحرزت تقدماً كبيراً في أنشطة إزالة الألغام والتوعية بمخاطر الألغام. وحتى تاريخه، أزيلت الألغام في مناطق يشتهر بأنها تشكل خطراً تبلغ مساحتها نحو سبعة ملايين متر مربع ودُمر نحو ١٠٠ ٢ لغم مضاد للأفراد وأكثر من ٩٠٠ لغم مضاد للدبابات وزهاء ٢٧٠ ٠٠٠ قطعة من الذخائر غير المنفجرة وذخائر الأسلحة الصغيرة. ووفرت البعثة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) توعية بخطور الألغام لأكثر من ٨٣٤ ٠٠٠ شخص. وقدمت البعثة إحاطات بشأن السلامة من الألغام الأرضية إلى أكثر من ٢ ٤٠٠ من الموظفين العاملين في البعثة أو الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة أو المنظمات غير الحكومية، كما دُرب ١٧٩ موظفاً ليكونوا مدربين.

٥٠ - وأولت أفرقة الإجراءات المتعلقة بالألغام التابعة للبعثة الأولوية لإزالة الألغام في الطرقات المستخدمة للأغراض الإنسانية في جبال النوبة وجوبا ورمبيك وواو وياي وملكال والدمازين ودارفور. كما جرى تطهير أكثر من ١ ٢٠٠ كيلومتر من الطرقات أو التحقق من سلامتها من أجل الانتشار في حالات الطوارئ وتقديم المعونة. وبات في الإمكان اليوم إعادة فتح الطريق من كادوقلي إلى فاما التي بقيت مغلقة طوال ١٦ سنة. بيد أن هذه الجهود توقفت خلال موسم الأمطار مما أدى إلى تحويل التركيز عوض ذلك إلى توظيف وتدريب أخصائيي نزع الألغام. وبدأت وحدات نزع الألغام التابعة للبعثة من مصر (كادوقلي) وكينيا (واو) وبنغلاديش (جوبا) عملياتها. كما أصدرت أوراق اعتماد مؤقتة للوحدات الباكستانية وهي تنتظر نشرها في الكرمك بنهاية آب/أغسطس. وتخضع حالياً الوحدات الكمبودية في

ملكال لتدريب في البلد بغية الحصول على أوراق اعتمادها النهائية ويتوقع أن تبدأ القيام بعملها بشكل كامل بنهاية موسم الأمطار.

٥١ - والتأمت الهيئة الوطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام التي أنشئت في آذار/مارس ٢٠٠٦، للمرة الأولى في آب/أغسطس وأقرت الإطار الاستراتيجي الوطني للإجراءات المتعلقة بالألغام. وقد دعمت بعثة الأمم المتحدة ونفذت عددا من أنشطة هذه الهيئة لتنمية القدرات الوطنية، من بينها دورة تدريبية مدتها ثمانية أسابيع لموظفي الوحدة المتكاملة المشتركة لإزالة الألغام، وسبع دورات لتنمية القدرات الوطنية في مجال إزالة الألغام ترمي إلى تطوير المهارات التقنية والإدارية للموظفين الوطنيين والدوليين العاملين في الإجراءات المتعلقة بالألغام.

الإنعاش الاقتصادي وإعادة الإعمار

٥٢ - يستمر الاقتصاد في نموه السريع في حين بقي التضخم ملجوما. ويتوقع أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نسبة ١٢ في المائة في عام ٢٠٠٦ معززا بارتفاع في عائدات النفط وبنشاط مزدهر في القطاع غير النفطي. بيد أن انخفاضاً في إنتاج النفط خلال الفصل الأول من هذا العام أدى إلى تدهور الأرصدة المالية وأرصدة الحسابات الجارية الخارجية. وانخفض معدل التضخم من ٨,٥ في المائة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ إلى ٦,٤ في المائة في حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وانعكس هذا الأداء المُرسي للتضخم في انخفاض عدد من المؤشرات بينها أسعار المواد الغذائية. لكن لسوء الحظ لا يزال معظم أرباح القطاع الخاص محصوراً في الخرطوم كما أن حثي هذه الأرباح هو من نصيب النخبة وأصحاب الدخل المرتفع. وقد شكلت الأمم المتحدة والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي بعثة التقييم المشتركة في دارفور في إطار اتفاق سلام دارفور، وذلك في لاهاي يومي ٢١ و ٢٢ حزيران/يونيه. والغاية من هذه البعثة العمل بسرعة على تلبية الاحتياجات الملحة والعمل بشكل أفضل على تخطيط وتنسيق المتطلبات الإنمائية الطويلة الأجل استناداً إلى الاحتياجات المحددة لسكان دارفور. بيد أن تصاعد حدة العنف في دارفور أعاق بشدة عمل هذه البعثة.

٥٣ - ولا يزال الدعم المقدم من المانحين غير كافٍ لتلبية الاحتياجات الإنسانية. وبنهاية آب/أغسطس ٢٠٠٦، لم يف المانحون إلا بنسبة ٥٦ في المائة من تعهداتهم (أو ما قيمته ٨٩٦,٥ مليون دولار) من متطلبات خطة العمل الإنسانية المحددة. وفي ما يتعلق بالإنعاش والتنمية، ومع أن تعهدات المانحين كانت دون المستوى المطلوب، اتفق المشاركون في الاجتماع الأول للاتحاد المعني بالسودان في آذار/مارس ٢٠٠٦ على وجود تحد رئيسي يتمثل في التباطؤ في صرف المساهمات المسددة عن طريق الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين.

وتبيّن أن الهيكل والإدارة اللذين وضعهما البنك الدولي لهذه الصناديق غير مناسبين لتلبية المتطلبات الفورية لفترة ما بعد الصراع. وقد زاد الأمر تعقيدا لأن القدرة التي تمتلكها حكومة جنوب السودان لا تزال في مهدها. ومنذ مؤتمر أوغندا، جرى التعهد بما يناهز ٤٣٠ مليون دولار من مبلغ ٢,٦ بليون دولار حددته بعثة التقييم المشتركة لإعادة الإعمار في فترة ما بعد الصراع. وفي ما يتعلق بالصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين صُرف أقل من ١٢ مليون دولار لأغراض البرمجة حتى نهاية تموز/يوليه ٢٠٠٦.

الشؤون الجنسانية

٥٤ - بينما تحقق بعض التقدم في إفساح المجال لمناقشة القضايا الجنسانية منذ توقيع اتفاق سلام دارفور، لا يزال هناك العديد من التحديات التي تعترض التمكين السياسي والاقتصادي للمرأة في السودان. وشرعت البعثة في صوغ دليل تدريبي للمرشحات للانتخابات الوطنية، وبدأت العمل مع أفراد الشرطة في جنوب كردفان على تحسين التعامل بحساسية مع ضحايا العنف الجنساني. ووزعت وحدة القضايا الجنسانية بالبعثة نسخا من قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ونشرة الأمين العام المتعلقة بالتدابير الخاصة للحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين (ST/SGB/2003/13).

فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

٥٥ - واصلت الوحدة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التابعة لبعثة الأمم المتحدة تقديم خدمات التماس المشورة والفحوص بصورة طوعية وتنظيم دورات تعريفية وبرامج للتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية لوحدات حفظ السلام في القطاعات. كما دربت الوحدة ٣٢ من موظفي التغيير في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بالجيش الشعبي لتحرير السودان في رُمبيك كجزء من البرنامج الوطني لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. بالإضافة إلى ذلك، شمل التدريب الخاص بالتوعية حوالي ١ ٢٠٠ من عناصر الجيش الشعبي لتحرير السودان وقراية ١ ٠٠٠ من المشردين داخليا في محطة طريق لولوقو بجوبا. وساعدت الوحدة البرنامج السوداني الوطني لمكافحة الإيدز في وضع مقترح لمشروع من أجل توعية عناصر القوات المسلحة السودانية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

السلوك والانضباط

٥٦ - وتواصل الوحدة المعنية بالسلوك والانضباط في البعثة أنشطتها لمنع الفعال والإنفاذ والتوعية لكفالة امتثال جميع أفراد البعثة لمدونة قواعد السلوك الخاصة بالأمم المتحدة بشأن السودان. ويتلقى حاليا جميع الموظفين الجدد تدريبا تعريفيا مكثفا بشأن مدونة قواعد السلوك

وبشأن الاستغلال والإيذاء الجنسيين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أطلقت البعثة كذلك استراتيجية إعلامية عن معايير السلوك الخاصة بالأمم المتحدة، كما قامت بوضع وتنفيذ إجراءات تشغيل موحدة للإبلاغ عن سوء السلوك. ونتيجة لتحقيق تم إجراؤه، فُصل موظف بتهمة الاستغلال الجنسي في حادثة جرت في ٢٠٠٥. وحتى ٢٨ آب/أغسطس، كان التحقيق جاريا في ٣٣ قضية مماثلة، من بينها ٨ قضايا تنتظر تقارير مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

اتفاق مركز القوات

٥٧ - ثمة قلق كبير إزاء ما يبدو أنه عدة انتهاكات لالتزامات الحكومة المترتبة على اتفاق مركز القوات. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل أفراد القوات المسلحة السودانية منع تحرك البعثة شمال أبيي، مما قصر أعمال الرصد التي تقوم بها الأمم المتحدة على ٢٠ في المائة فقط من القطاع، الأمر الذي يعد أيضا انتهاكا لالتزامات الحكومة بموجب اتفاق السلام الشامل. وفي الوقت نفسه، تواصل الحكومة اعتقال واحتجاز موظفي البعثة الوطنيين مما يعد انتهاكا لاتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها ولاتفاق مركز القوات. كما تعد العراقيل التي تواجه عملية تخليص عتاد البعثة في الجمارك ورفض السماح لإذاعة البعثة بالبث في شمال السودان خرقا لالتزامات بموجب اتفاق مركز القوات.

رابعا - ملاحظات

٥٨ - بعد عام واحد من تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، أحرز الطرفان تقدما، ولو أنه على نطاق محدود، في الوفاء بالتزاماتهما بموجب اتفاق السلام الشامل. فبينما يفني الطرفان بالتزاماتهما الأمنية بشكل جيد معقول، فإن تنفيذ العديد من الأحكام الرئيسية الأخرى من الاتفاق قد تأخر عن موعده المقرر. ومما يخيب الآمال أن تنفيذ أحكام الاتفاق يبدو انتقائيا. ولم يتمكن الطرفان من حل بعض المسائل الخلافية الهامة، كما لم يحرز سوى القليل من التقدم في المجالين الجوهريين المتمثلين في تقاسم السلطة وتقاسم الثروات، اللذين يشكلان معا حجر الزاوية لاتفاق السلام الشامل، بما في ذلك ما يخص أبيي، وعائدات النفط، والحدود بين الشمال والجنوب، والجماعات المسلحة الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، لم يفعل الطرفان حتى الآن سوى القليل جدا من أجل بدء الإعداد للانتخابات الوطنية. وينبغي تذكيرهما بأنه لا يوجد بين الالتزامات المجسدة في اتفاق السلام الشامل أي التزام اختياري. ويجب على الطرفين الوفاء بجميع التزاماتهما دون تأخير وبالكامل.

٥٩ - وبينما تعمل مختلف الهيئات المعنية بوقف إطلاق النار والمتوخاة في اتفاق السلام الشامل بشكل جيد، تشكل القيود المستمرة المفروضة على أنشطة مراقبي بعثة الأمم المتحدة في أبيي وحولها انتهاكا واضحا للاتفاق. ويبحث ذلك على القلق بشكل خاص، لأن عدم قدرة البعثة على العمل بصورة سليمة في شمالي أبيي لن يؤدي إلا إلى المزيد من الشكوك بين الطرفين. كما أنه من غير المقبول ألا تتمكن اللجنة السياسية لوقف إطلاق النار من الوصول إلى حل سياسي توفيقى فيما يتعلق بهذه المسألة المحورية. وإنني لأحث هذه الهيئة على حل تلك المسألة سريعا.

٦٠ - ومما يثير الانزعاج بشكل خاص الهجوم المتعمد الذي ارتكبه رجال مسلحون غير معروفين على فريق الرصد المشترك في ١٧ آب/أغسطس بالقرب من ملكال. وتحقق اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار في الحادث، بما في ذلك الادعاءات بتورط جماعات مسلحة أخرى. وأدعو الطرفين إلى كفالة تحديد هوية مرتكبي هذه الجريمة وإخضاعهم للمساءلة، وإلى كفالة عدم حدوث هذا النوع من الحوادث في المستقبل.

٦١ - إن لشعب السودان آمالا عريضة في جني مكاسب السلام في إطار اتفاق السلام الشامل. إلا أن هذه الآمال لم تتحقق حتى الآن. وقامت الأمم المتحدة بتوسيع نطاق الأنشطة الإنسانية وزيادة تدخلات الإنعاش بشكل كبير، وذلك باستخدام ما يجوزها من موارد محدودة. إلا أن التنفيذ المتسارع لبرامج الإنعاش والتنمية، ولا سيما من خلال الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين، سيكون بالغ الأهمية بهدف المساعدة على حشد تأييد عام لعملية السلام ولا سيما في الجنوب والمناطق الثلاث. وفي الوقت نفسه، سيتعين أن يفي المانحون بالتزاماتهم المقطوعة في مؤتمر أوسلو لإعلان التبرعات الذي عقد عام ٢٠٠٥. وأجدد ندائي للمجتمع الدولي للوفاء بما قطعه من تعهدات في الوقت المناسب وبشكل فعال.

٦٢ - إن تنفيذ اتفاق السلام الشامل يدخل مرحلة جديدة مليئة بالتحديات. ففي الأشهر القادمة، يجب على الطرفين أن يحرزا تقدما كبيرا فيما يخص المهام الصعبة المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن، وإصلاح الشرطة وإعادة تشكيلها، والتمهيد لعودة المشردين داخليا، والإعداد لإجراء التعداد الوطني وللاانتخابات المقبلة، في الوقت الذي يواصلان فيه تنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بشكل يتسم بالفعالية والتصميم من أجل الحد من بلاء الأسلحة الصغيرة. وأدعو المجتمع الدولي إلى دعم الشعب السوداني في مواجهته هذه التحديات الجديدة، وأن يمد عملية تنفيذ جدول أعمال اتفاق السلام الشامل بالمساعدة المالية والتقنية والسياسية.

٦٣ - ومن الواضح أن تنفيذ اتفاق السلام الشامل لا يزال تحدياً رهيباً. وما من حصاد دون زرع، فإن كان المجتمع الدولي يرغب في أن يجني السودان حصاد سلام دائم بحلول نهاية الفترة الانتقالية التي يتوخاها الاتفاق، فإنه يتعين القيام بكل ما هو ممكن من أجل إنجاز مهمة زرع بذور السلام والتنمية المستدامين.

٦٤ - إن تاريخ السودان نفسه يؤكد أن السلام كل لا يتجزأ. فالتقدم المحرز في المحادثات المتعلقة بشرقي السودان يعد مشجعاً، وآمل أن تسفر هذه المحادثات عن اتفاق كامل ودائم. إلا أن الجهود المبذولة من أجل تنفيذ اتفاق السلام الشامل ستثبت عدم كفايتها حتى يحل السلام الدائم في دارفور أيضاً. ومن جهة أخرى، يظل اتفاق السلام الشامل الأساس الذي يمكن أن يُبنى عليه اتفاق سلام دارفور، على الرغم مما يبدو عليه الآن من عدم استقرار. ويجب على شعب السودان وقادته، بدعم فعال من المجتمع الدولي، أن يتعهدا الاتفاقيين بالرعاية إن كان للسودان أن يخرج أخيراً من الصراع وعدم الاستقرار.

٦٥ - ويحدوني الأمل بأن يكون قادة السودان على وعي كامل بالتبعات المحتملة لرد فعلهم السلبي على المقترحات الكريمة التي طرحها المجتمع الدولي فيما يتعلق بدارفور، والتي تستند إلى اتفاق سلام دارفور والموقف المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة فيما يخص تعزيز البعثة الأفريقية في السودان والانتقال إلى الأمم المتحدة. إذ لا يمكن التوصل إلى حل دائم في دارفور من خلال الإكراه والعنف. ولذلك فإن الأمم المتحدة مستعدة للسعي في المسار السياسي، وهو ما اتفق عليه السودانيون أنفسهم في أبوجا. وأنا على استعداد لمواصلة العمل مع كل الأطراف المعنية من أجل اتباع هذا المسار. ولجلس الأمن دور رئيسي في هذه العملية، ولكن فعاليته ستعتمد على قدرته على الكلام والعمل بشكل موحد تماماً. إلا أنه في نهاية المطاف، يتحمل القادة في الخرطوم المسؤولية الكاملة عن الطريق الذي قد يختارونه في النهاية.

٦٦ - وختاماً، أود أن أعرب عن شكري لممثلي الخاص ولجميع موظفي الأمم المتحدة لجهودهم الدؤوبة في المساعدة على إحلال السلام لشعب السودان. وفي هذا السياق، أوصي بأن يجدد مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان لمدة ١٢ شهراً حتى ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

المرفق

القوام العسكري وقوام الشرطة في ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٦

البلد	العنصر العسكري							
	المراقبون		القوات		ضباط الأركان		المجموع	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
الاتحاد الروسي	صفر	١٥	صفر	١٢٠	صفر	٢	صفر	١٥
الأرجنتين	صفر							صفر
الأردن	صفر	١٥	صفر		صفر	٨	صفر	٢٣
أستراليا	صفر	٦	صفر		٣	٦	٣	١٢
إكوادور	صفر	٢٠	صفر				صفر	٢٠
ألمانيا	صفر	٣٤	صفر		صفر	٣	صفر	٣٧
إندونيسيا	صفر	١٣					صفر	١٣
أوروغواي								صفر
أوغندا	صفر	١٠			صفر		صفر	١٠
أوكرانيا	صفر	١٣			صفر		صفر	١٣
باراغواي	صفر	١٠					صفر	١٠
باكستان	صفر	٢٢	صفر	١٥٤٢	صفر	٢٣	صفر	١٥٨٧
البرازيل	صفر	٢٤			صفر		صفر	٢٤
بلجيكا	صفر	٤					صفر	٤
بنغلاديش	صفر	٢٣	صفر	١٥٠١	صفر	٢٦	صفر	١٥٤٨
بنن	صفر	٧					صفر	٧
بوتسوانا	صفر	٥					صفر	٥
بوركينا فاسو	صفر	٧					صفر	٧
البوسنة والهرسك								١
بولندا	صفر	٢					صفر	٢
بوليفيا	صفر	١٥					صفر	١٥
بيرو	صفر	١٧					صفر	١٧
تايلند	١	١٤					١	١٤
تركيا			صفر		صفر	٤	صفر	٤
جامايكا								٢
جمهورية تنزانيا المتحدة	١	١٩					١	١٩
جمهورية كوريا	صفر	٧			صفر		صفر	٧
جمهورية مولدوفا	صفر	٢			صفر		صفر	٢

البلد	العنصر العسكري							
	المراقبون		القوات		ضباط الأركان		المجموع	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
الدانمرك					٦	صفر	٦	صفر
رواندا	صفر	١٨	صفر	٢٥٤	٢	صفر	٢٧٤	صفر
رومانيا	صفر	١٢					١٢	صفر
زامبيا	صفر	١٥	١٣	٣١٥	٧	١٣	٣٣٨	صفر
زمبابوي	٢	١٩				٢	١٩	صفر
ساموا								صفر
سري لانكا	صفر	٦				صفر	٦	صفر
السلفادور	صفر	٥				صفر	٥	١
السويد	صفر	٣			١	صفر	٤	صفر
الصين	صفر	١٥	٧	٤٢٨	٨		٧	٤٥١
غابون	صفر	١٠				صفر	١٠	
غامبيا								٤
غانا								٦
غواتيمالا	صفر	٨				صفر	٨	
غينيا	صفر	١٦				صفر	١٦	
فانواتو								صفر
الفلبين	صفر	٢٠				صفر	٢٠	صفر
فنلندا					٢	صفر	٢	صفر
فيجي	صفر	٨				صفر	٨	صفر
قيرغيزستان	٣	٧				٣	٧	صفر
كرواتيا					٣	صفر	٣	صفر
كمبوديا	صفر	١٥	صفر	١٣٥	١	صفر	١٥١	صفر
كندا	٢	٢٣			٥	١	٢٨	صفر
كينيا	صفر	١٠	٣٢	٧٨٦	٦	٣٣	٨٠٢	١
مالي	صفر	١٥				صفر	١٥	
ماليزيا	صفر	١٠			٣	صفر	١٣	صفر
مصر	صفر	٢١	١٦	٧٨٠	١٩		١٦	٨٢٠
ملاوي	صفر	٧			١	صفر	٨	صفر
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية					٣	صفر	٣	صفر

البلد	العنصر العسكري							
	المراقبون		القوات		ضباط الأركان		المجموع	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
منغوليا	صفر	٢					صفر	٢
موزامبيق	صفر	٣					صفر	٣
ناميبيا	صفر	١٠					صفر	١٠
النرويج	١	١٩			٧	١	٢٦	صفر
النمسا					٢		٢	
نيبال	٢	٨	٢	٢٢١	٤	٤	٢٣٣	١
نيجيريا	صفر	٨					صفر	٨
نيوزيلندا	صفر	٢			صفر	١	صفر	٣
الهند	صفر	٢٦	٤	٢٥٧١	٢٥	٤	٢٦٢٢	١
هولندا	١	١٣			٢	١	١٥	٢
الولايات المتحدة الأمريكية								٢
اليمن	صفر	٢٠					صفر	٢٠
اليونان	صفر	٤			صفر	٢	صفر	٦
المجموع حسب نوع الجنس	١٣	٦٨٢	٧٥	٨٦٥٣	٤	١٨٢	٩٢	٩٥١٦
المجموع	٦٩٥		٨٧٢٧		١٨٦		٩٦٠٨	

